الحياة
AL HAYAT
الخميس 08-04-2010 العدد 17170
7

تقرير الخبراء لاحظ وجود "أمور حساسة جداً"... والداخلية تتجه لإصدار بيان نفي عن مقابلة منسوبة لريفي

"الاتصالات" تترك لبري الفصل في الاتفاق الأمني

لجنة الإعلام والاتصالات اثناء اجتماعها امس (علي سلطان)

□ بيروت - غالب أشمر

■ خلصت لجنة الاعلام والاتصالات في خامس جلسة لها أمس في قضية الاتفاقية الامنية الموقعة بين الحكومة اللبنانية السابقة والولايات المتحدة الأميركية، بعد نقاش وصف بالموضوعي، الى آراء عدة على ما أوضح رئيسها النائب حسن فضل الله، الأول يقول ان الاتفاقية غير قانونية وغير دستورية وغير نافذة وباطلة وكأنها لم تكن. والرأي الثاني يطالب بإلغاء الاتفاقية كلياً لأنها «تمس السيادة والامن الوطني والثوابت والكرامة الوطنية، إذ إنه ليس في إمكاننا كحكومة لبنانية أن نتعهد للولايات المتحدة الأميركية باننا لا نتاجر بالمخدرات ولا يمكننا إلزام ضباطنا وجنودنا التعهد بذلك ايضاً».

وأشار الى ان الرأي الثالث يقول انه «سواء كانت هبة مشروطة ام اتفاقية، يوجد فيها بنود اشكالية الارهاب والسيادة الوطنية وحقوق الانسان وتحتاج الى تعديل من جانب مجلس الوزراء». ولفت الى أن الرأي الرابع يرى «اننا كلجنة تصدر توصية تطلب من الحكومة اعادة النظر بالاتفاقية».

اما الرأي الخامس والأخير، وفق فضل الله، فيجمع على أن كل وجهات النظر المختلفة في شأن الاتفاقية ترفع الى رئيس المجلس النيابي نبيه بري وهو يطلب من ++++ ما يراه مناسباً.

وأجمع أعضاء اللجنة على أن يكون هذا الرأي الأخير بمثابة توصية تنص على رفع كل الاقتراحات الى رئيس المجلس ليبني على الشيء مقتضاه.

وكان بري طلب من رئيس اللجنة امس تقديم تقرير له يعكس كل وجهات النظر والآراء وما انتهت اليه اللجنة لاتخاذ قرار في ضوء ذلك. وقال فضل الله انه خلال الأيام القليلة المقبلة سيسلم التقرير المطلوب.

وكانت لجنة الاعلام استكملت أمس نقاش موضوع الاتفاقية الأمنية وتم توزيع تقرير اللجنة الفنية التي أعدته وزارة الاتصالات. ورفض فضل الله التصنيف الاميركي للارهاب، ولفت الى توصية للجنة الفنية حول كيفية اتخاذ اجراءات لحماية المعلومات المطلوبة التي ترسم شبكة الاتصالات، وفوجئ نواب اعضاء في اللجنة، وفق مصادرهم، بتسريب التقرير قبل توزيعه عليهم.

وأوضح فضل الله ان التقرير يجيب عن كل التساؤلات في شأن الاستمارة، لافتاً الى أن وزير الاتصالات شربل نحاس شرح بعض الإشارات، وأن التقرير تضمن توصية حول كيفية التعاطي مع البيانات والمعلومات التي وردت في الاستمارة.

ونقل فضل الله عن التقرير أن «البيانات محمية من جانب المشغلين نظراً لحساسيتها وأهمية محتواها، وهي حساسة للغاية ويجب عدم إتاحة الوصول إليها للعموم، وبعضها كان يوفر لأسباب معينة وضمن اتفاقات تحافظ على سرية المعلومات». وزاد إن إعطاء المعطيات وتحديثها يمثلان «فرصة إضافية لإساءة الاستخدام أو أي أعمال عدائية على شبكة الاتصالات ومستخدمي الهواتف الخليوية كافة».

وقال فضل الله إن الموضوع «بحاجة للدراسة بين اللجنة والهيئة الناظمة ووزارة الاتصالات والجهات الأمنية المعنية عن كيفية استخدامها (البيانات والمعلومات) بأعمال عدائية ضد أصحاب الهواتف الخليوية»، موضحاً أن «معلومات الاستمارة تتيح لمن يملكها مراقبة الاتصالات بصورة دورية والتعرف الى الجهات التي تجري الاتصالات والاطلاع على مضمونها وإمكانية اعتراضها، إضافة الى وجود برنامج له علاقة بالرصد والتعقب والتنصت والاستمارة مبنية عليه، وهذا البرنامج لم يتح استخدامه من قبل وكالات الاستخبارات الأميركية أو هيئات مكافحة المخدرات إلا بإجازة من الكونغرس الأميركي لأنه حساس للغاية».

ولفت فضل الله الى أن مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي بعث رسالة في شأن الدورات التدريبية، «ثم أصدر تعميماً بذلك وحصل نقاش في هذا الأمر وكان واضحاً (ريفي) بأنه سيتصدى لهذا الأمر، وعقيدة قوى الأمن لا تتغير ولا يمكن أن يمس فيها وهو سيتابع هذا الموضوع، خصوصاً لجهة بعض المفاهيم التي شربت الى ضباط وعناصر قوى الأمن خلال الثلاث سنوات الماضية أثناء التدريب الأميركي لهم».

وأوضح فضل الله أن لجنة الاتصالات كانت طلبت كل المستندات المرتبطة بالتدريب «وماذا يفعل الأميركيون في نهر البارد ووصلنا جزء منها... وقبل أن نكتشف ملحق الاتفاقية في الجلسة الماضية كنا طلبنا كلجنة من وزير الداخلية (زياد بارود) معلومات عن قضية الملحق وهل هناك ملاحق لهذه الاتفاقية وتزويدنا بكل الرسائل المتبادلة مع السفارة الأميركية. وكان متعاوناً ويعمل وفق الأصول القانونية المعتمدة».

وأضاف: «لكن الذي استجد اليوم في النقاش هو الأمر المرتبط برسالة من مسؤول أميركي الى قوى الأمن عن خطة تتعلق بمنطقة العبدة (في الشمال) وفي محيط بيروت». ونقل عن ريفي أن لا علم له بهذا الموضوع وانه بدأ التدقيق بها وبمصدرها. وأشار الى أن «الموضوع متروك لوزير الداخلية واللواء ريفي ومجلس الوزراء، إذا أراد مناقشة الأمر».

وقال في مجال آخر، إن وزير الداخلية «اطلع اللجنة على انه استشار القانونيين لديه في حال تقدم بدعوى ضد جريدة «الرأي» الكويتية التي نشرت مقابلة للواء ريفي وما هي حيثياتها، فكان الجواب القانوني بأنه عليه إلزام الجريدة بنشر النفي». وأوضح أن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي «ستصدر بيان نفي عن الموضوع وإلزام الجريدة بنشره وإذا لم يتم نشره سترفع الداخلية دعوى ضد الجريدة لأنها نسبت معلومات الى جهاز أمني أساسي في البلد وهي غير صحيحة».

وقال مقرر اللجنة عمار حوري (كتلة «المستقبل»): «كان ثمة وجهات نظر عدة داخل اللجنة، ولم نلجأ للتصويت وفقاً لرغبة رئيسها». وأوضح أن وزير الداخلية «أكد أن موضوع ملحق الاتفاقية أشبع درساً على طاولة مجلس الوزراء وحظي بموافقة كل الوزراء»، مؤكداً انها «لم تهرب وأنها دستورية».

وقال النائب عباس هاشم (تكتل «التغيير والإصلاح»): «تم في نهاية النقاش اتفاق على الصيغة التي أعلنها رئيس لجنة الاتصالات وكل كلام آخر مختلف هو رأي شخصي لا يمت الى الحقيقة بصلة». ووصف الاتفاقية الأمنية بأنها «أزمة ومشكلة حقيقية تمس بالوفاق الوطني والمبادئ والسيادة والاستقلال».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"